

تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر على ضوء بعض
المعطيات الدولية

Improving the role of SMEs in employment in Algeria in the light of some international data

أ. عايد مهدي

جامعة الجزائر 3

اريخ الارسال: 2018/01/25 ، تاريخ القبول : 2018/02/09 ، تاريخ النشر: 2018/06/30

ملخص

ان معظم التوقعات التي جاءت في ثنايا التقارير الدولية والصادرة عن المؤسسات المالية الدولية تشير الى توجه منحني معدلات البطالة في الجزائر الى الارتفاع في السنوات القليلة المقبلة، وذلك كنتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتجميد التوظيف في القطاع العام بسبب تراجع إيرادات النفط وتداعياتها على التوازنات المالية للبلاد، ما يدفعنا للبحث عن خيارات أخرى لدعم التشغيل والتي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة منها.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، البطالة، مناصب الشغل.

Abstract :

Most of the forecasts in the international reports indicate that the unemployment rate curve in Algeria will rise in the next few years, as a result of the slowdown in economic growth and the freeze of employment in the public sector due to the decline in oil revenues and its repercussions on the country's financial balances, This leads us to look for other operational support options, of which SMEs are one.

Keywords: SMEs, employment, unemployment, jobs.

Résumé:

La plupart des prévisions dans les rapports internationaux indiquent que la courbe du taux de chômage en Algérie augmentera au cours des prochaines années en raison du ralentissement de la croissance économique et du gel des emplois dans le secteur public en raison de la baisse des revenus pétroliers. Cela nous amène à rechercher d'autres options de soutien opérationnel, dont les PME ne font qu'un.

Mots-clés : PME, emploi, chômage, emploi.

مقدمة

لقد كانت ولا زالت مشكلة البطالة من أهم الظواهر التي تهدد استقرار الدول اجتماعيا، اقتصاديا وحتى سياسيا، ولذا فإن السياسات العامة لطالما صيغت لتحد من تفاقم هذه الظاهرة وتداعياتها، ولقد اتجهت الجزائر نحو وضع آليات من شأنها ضبط البطالة ولو بشكل نسبي، خاصة بعد الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية في أواخر الثمانينات، والتي أسفرت عن تزايد معدلات البطالة لتبلغ ذروتها في نهاية الألفية الثانية.

ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا استراتيجيا اثبت فعاليته في مجال مكافحة البطالة عبر مختلف دول العالم، سعت الجزائر الى دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد الهيئات والإجراءات، ما ساهم في تراجع معدلات البطالة الى مستويات مقبولة نسبيا كنتيجة لانتشار ثقافة التوظيف الذاتي والتي أدت الى تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير الى غاية يومنا هذا.

الا أنه ومع بزوغ بوادر الأزمة المالية في منتصف سنة 2014 والناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي ظل المساعي الرامية الى ترشيد الانفاق العام، قامت الدولة الجزائرية بتجميد التوظيف العمومي في مختلف القطاعات باستثناء قطاعي التربية والتعليم العالي، وبناء على هذه المعطيات تشير توقعات الهيئات المالية الدولية الى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خلال السنوات القليلة المقبلة، ما يستدعي إيجاد الميكانيزمات الكفيلة لتفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

وبناء على ما سبق ارتأينا وضع إشكالية الدراسة على النحو التالي:

"ما مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر؟ وما هي آليات تفعيل دورها كآلية للحد من البطالة؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم المقال الى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)

المحور الثاني: نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على ضوء بعض المعطيات الدولية

المحور الثالث: ميكانيزمات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

المحور الأول: واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)

أجريت العديد من الدراسات والأبحاث من طرف الباحثين والمنظمات الدولية، ولقد خلصت كلها الى أهمية دعم انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون محركا لمؤشر التشغيل سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو تلك التي لا تزال في مسار التقدم، فبالنسبة للباحث الأمريكي « Birch »¹ فان تزايد عدد الوافدين الجدد الى سوق العمل والبطالين بشكل عام لا يشكل عبئا على الاقتصاد، وانما فرصة يجب استغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال

¹ - Birch, David G.W, « The job generation process », MIT program on Neighborhood and Regional Change, USA, 1979, P. 302.

دعم وتشجيع انشاء المؤسسات الأصغر حجما ما يتولد عنه العديد من فرص الشغل لصالح هؤلاء العاطلين عن العمل.

1-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناصب الشغل ومعدلات البطالة
ان الدعم الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة (2010-2016) أسفر عن زيادة عدد هذه المؤسسات بشكل مهم، وهو ما أدى الى زيادة مناصب الشغل تلقائيا ليبلغ قرابة 2.54 مليون منصب شغل سنة 2016²، وفيما يلي نتطرق الى الجدول التالي لتبيان العلاقة بين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (01): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال

الفترة (2010-2016)

السنة/البيان	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المناصب	التطور النسبي لعدد الم ص م (%)	التطور النسبي لعدد المناصب (%)	معدلات البطالة (%)
2010	619.072	1.625.686	/	/	9.96
2011	659.309	1.724.197	6.49	6.05	9.97
2012	711.832	1.848.117	7.96	7.19	11
2013	777.816	2.001.982	9.26	7.83	9.83
2014	852.053	2.157.232	9.54	7.76	10.60
2015	934.569	2.371.020	9.68	9.91	11.58
2016	1.014.075	2.540.698	8.50	7.16	/

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

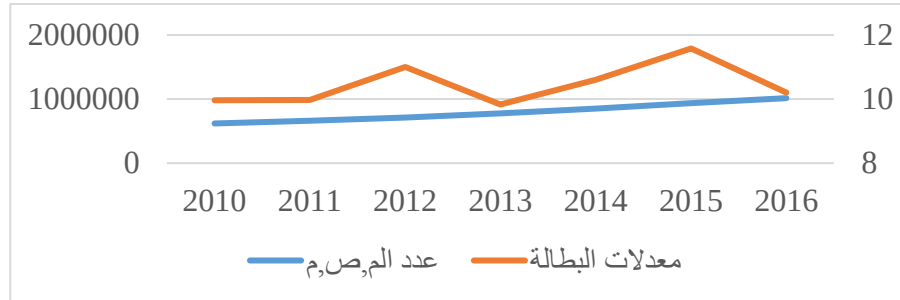
والديوان الوطني للإحصائيات.ONS

استنادا الى معطيات الجدول رقم (01) يتضح لنا أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد من 1.625.686 منصب سنة 2010 الى 2.540.698 منصب سنة 2016، وذلك توازيا مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 619.072 مؤسسة سنة 2010 الى 1.014.075 مؤسسة سنة 2016، حيث شهد عدد اليد العاملة المشغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا مهما في ظرف سبعة سنوات بلغت نسبته 63%.

ولمعرفة العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة نتناول الشكل التالي:

² - Ministère de l'industrie et des Mines, « Bulletin d'information statistique 2016 », No 30, Mai 2017, P 14.

الشكل رقم (01): العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح لنا من خلال تحليل معطيات الشكل السابق بأن معدلات البطالة قد شهدت نوعا من الاستقرار خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2010-2016) بالرغم من التزايد المهم الذي شهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس الفترة، حيث تراوحت معدلات البطالة في الجزائر بين 9.96% سنة 2010 و 10.2% الى غاية سبتمبر 2016 حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات.

ان التزايد الهائل لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) كان من المرجح ان يكون عاملا مهما لخفض معدلات البطالة، الا أن الأرقام والتحليل تثبت العكس أو على الأقل تشير الى عدم مسايرة معدلات البطالة بالانخفاض في ظل هذه الوضعية، وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل منها ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعدم قدرة مؤسسات هذا القطاع على امتصاص المزيد من اليد العاملة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بزيادة العرض على العمل من جراء زيادة عدد خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني وعوامل أخرى، كما تجدر الإشارة الى أن معدلات البطالة مرشحة للارتفاع أكثر في ظل تجميد التوظيف في القطاع العمومي والنتائج عن مساعي الدولة لتقليص حجم نفقات التسير بعد تراجع عائدات الجباية البترولية بداية من النصف الثاني من سنة 2014.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تكثيفا لليد العاملة حسب قطاع نشاطها

تشير العديد من الدراسات الى وجود تباين في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب الشغل عبر مختلف القطاعات، وبصيغة أخرى أبسط فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في تلك القطاعات التي تتطلب كثافة اليد العاملة تخلق فرص عمل أكثر من تلك الناشطة في قطاعات لا تتطلب كثافة عالية من اليد العاملة³، وهو ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تكثيفا لليد العاملة حسب قطاع

نشاطها سنة 2016

البيان/القطاع	النقل	البناء والأشغال	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة
---------------	-------	-----------------	---------	---------	---------	-------	---------

³ - من أهم الدراسات نذكر:

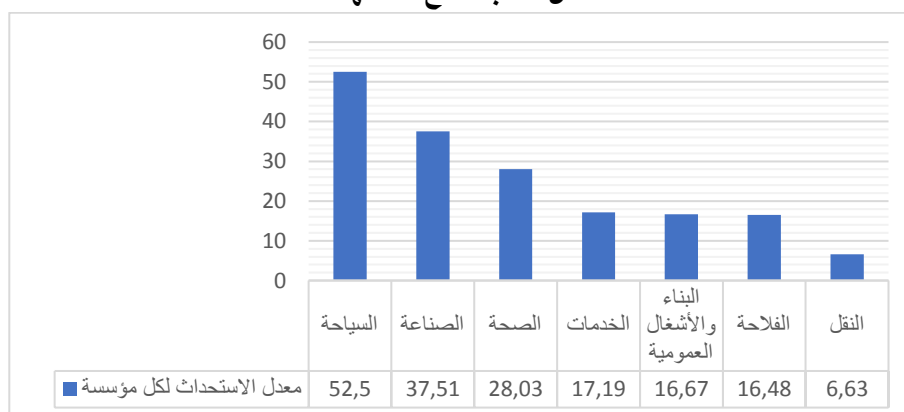
- Meeting of the OECD Council, «ENHANCING THE CONTRIBUTIONS OF SMEs IN A GLOBAL AND DIGITALISED ECONOMY», Paris, 7-8 June 2017, P 02.

-OECD, « High-Growth SMEs and Employment », 2002, Paris Cedex 16, France.

					ل العمومية		
عدد المؤسسات	2061	912	2509	1054	298	142	209
المناصب المستحدثة	1368 3	15204	94134	18119	1564 7	3981	3646
كثافة اليد العاملة لكل مؤسسة*	28.68	12.69	34.92	14.67	4.15	1.98	2.91

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.
ولتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في استحداث مناصب شغل حسب قطاع نشاطها نتطرق الى الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في استحداث مناصب شغل حسب قطاع نشاطها



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول السابق.
ان هذه المعطيات تؤكد لنا وجود تباين بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى قدرتها على استحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة كل حسب قطاع نشاطها، وهو حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع السياحة والتي تعتبر الأكثر استحداثا لمناصب الشغل وبالتالي امتصاصا للبطالة وذلك بمعدل 52.5 منصب لكل مؤسسة، تليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة والتي تساهم بشكل مهم في استحداث مناصب شغل بمعدل 37.51 منصب لكل مؤسسة، وفي المقابل تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع النقل الأقل خلقا للمناصب بمعدل 6.63 منصب لكل مؤسسة، ويمكن تفسير هذا التباين بين القطاعات في تكثيف اليد العاملة لكون بعض القطاعات كالسياحة والفلاحة تعتمد في نشاطاتها أكثر على العنصر البشري في حين تميل قطاعات أخرى كالخدمات الى استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستغناء عن اليد العاملة البشرية.

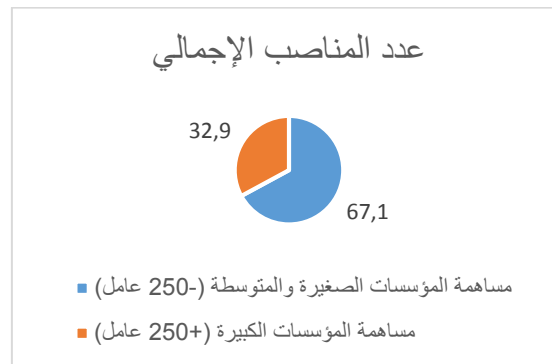
* - كثافة اليد العاملة لكل مؤسسة هي مقدار النسبة بين عدد المناصب المستحدثة وعدد المؤسسات في نفس قطاع النشاط.

إضافة الى قطاع الفلاحة والأشغال العمومية والذان لا يشغلان اليد العاملة بالشكل اللازم خاصة وأن هذان القطاعان يعدان من أهم القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل عبر مختلف دول العالم سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية على حد سواء. بناء على هذه النتائج فإنه من الضروري وضع استراتيجية وطنية تحمل في طياتها بعدا اجتماعيا إضافة الى البعد الاقتصادي، وذلك من خلال تركيز الدولة الجزائرية على توجيه استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو قطاعات السياحة والصناعة كونها الأكثر مردودية في استحداث مناصب الشغل، وكذا قطاع الفلاحة ذات القدرة العالية على تكثيف اليد العاملة وبالتالي الحد من تفاقم مشكلة البطالة ناهيك عن الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات مجتمعة في ظل المساعي الرامية الى تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري وفك شيفرة التبعية للمحروقات.

المحور الثاني: نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على ضوء بعض المعطيات الدولية

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل -إشارة الى بعض التجارب-
لقد سجلت معدلات البطالة في العالم ارتفاعا طفيفا سنة 2017 عند 5.7% مقارنة بسنة 2016 والتي شهدت معدل 5.6% أي ما يعادل زيادة في عدد البطالين ب 3.4 مليون شخص حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، وبذلك فإن عدد البطالين حول العالم أضحى يقارب 201 مليون سنة 2017، كما أن هذا الرقم مرشح لبلوغ 203.7 مليون بطل سنة 2018⁴. ولذا فإن معالجة البطالة وتجاوز الفقر وتداعياته كانت ولا تزال المعضلة الأهم التي تصاغ عليها السياسات العمومية حول العالم، وهو ما أدى الى القيام بالعديد من الأبحاث والدراسات التي أنجزت في هذا الصدد، ولعل تلك المنجزة لصالح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أهمها وأشملها، حيث أثبتت هذه الدراسات فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من تفاقم معدلات البطالة، كونها المسؤول الأول عن خلق مناصب الشغل في العالم خاصة ما اذا تم توجيهها نحو قطاعات معينة تمتاز بتكثيف اليد العاملة كقطاع الصناعة متجاوزة بذلك المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وكذا مؤسسات القطاع العام⁵.

الشكل رقم (03): توزيع مناصب الشغل حول العالم حسب حجم المؤسسات.



⁴ -International Labour Office, « World Employment Social Outlook: Trends 2017», PRODOC of the ILO, Geneva, 2017, P.01.

⁵ -International Labour Office, «World Employment Report 2004-05: Employment, Productivity and Poverty Reduction», Geneva, 2005, P.225.

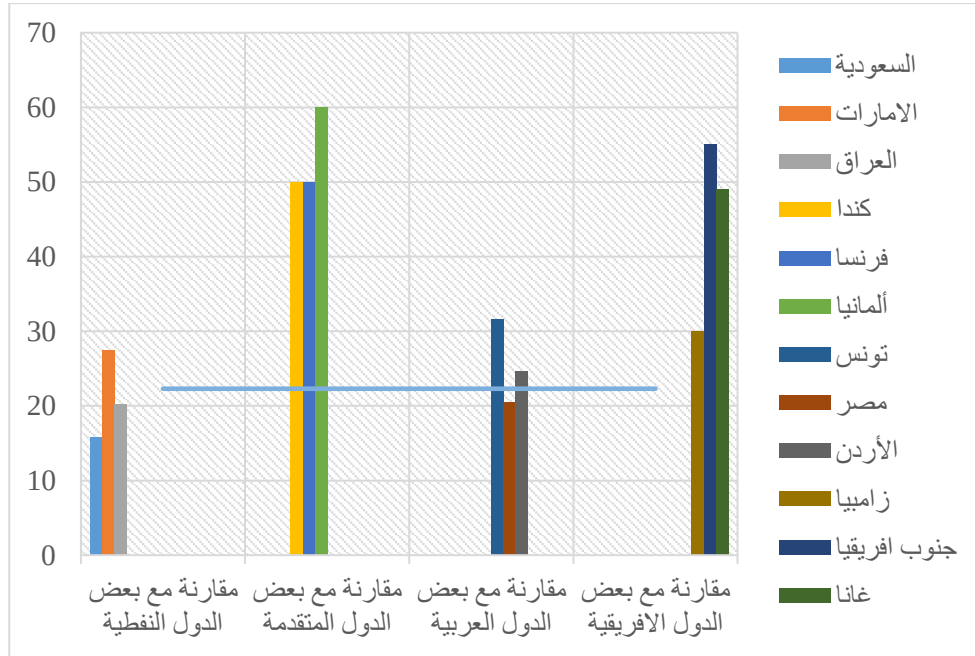
Source: Ilan Bijaoui, « SMEs in an Era of Globalization: International Business and Market Strategies», 1st edition, Palgrave Macmillan, USA, 2016, P.05.

ويبلغ عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي في العالم 508 مليون عامل ينشطون عبر 162.8 مؤسسة مصغرة⁶، صغيرة ومتوسطة، وبذلك فإن مساهمة هذه المؤسسات تظل معتبرة عند معدل تشغيل عالمي يقدر ب 67.1% من اجمالي التشغيل أي ما يعادل ثلثي مناصب الشغل في العالم، فيما تساهم المؤسسات الكبيرة في التشغيل ب 32.9% من اجمالي التشغيل⁷.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل مقارنة ببعض الدول
ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تتباين بين الدول كما سبق وأن أشرنا اليه سابقا، وذلك على اختلاف حجم وقدرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي غالبا ما يرتبط بمدى تطور اقتصادات الدول، وفيما يلي سوف نحاول تقييم مدى فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر استنادا الى مقارنة نسبة مساهمة هذه الأخيرة في التشغيل مع بعض المعطيات الدولية والتي تم انتقاؤها سواء لتشابه خصائص اقتصادات هذه الدول مع الاقتصاد الجزائري ما هو حال بعض الدول النفطية أو نظرا لكون هذه الدول رائدة في هذا المجال ما يتيح لنا إمكانية التحري عن عوامل نجاح هذه التجارب وكذا دراسة فرص اسقاط هذه العوامل على الواقع الجزائري بهدف الخروج بنتائج وتوصيات ملموسة وكفيلة لدفع عملية التشغيل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
الشكل رقم (04): فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر مقارنة ببعض الدول.

⁶- Erick Gonzales and al, « MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small and Medium Enterprises», analysis note for International Finance Corporation, World Bank Group, 2014, P.12.

⁷- Ilan Bijaoui, idem.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المراجع أدناه⁸.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع الرسمي ب (22.3%) في التشغيل بالجزائر*، وهي نسبة مقبولة مقارنة بتلك المسجلة في الدول النفطية كالسعودية (15.8%)، الامارات (27.4%) والعراق ب (20.2%)، حيث تتميز أغلب الدول النفطية بتواضع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو مؤشرات الاقتصاد الكلي على عكس المؤسسات الكبيرة وهي نتيجة توصلت اليها العديد من الدراسات التي أنجزت لصالح البنك الدولي في هذا المجال⁹.

ومقارنة بالدول العربية كمصر (20.5%)، تونس (31.6%) والأردن (24.7%) فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن اعتبارها مقبولة أيضا الا أنها لا تعكس

⁸ - المراجع المعتمد عليها:

- صندوق النقد العربي، "بينة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الدائرة الاقتصادية والفنية، دولة الامارات العربية المتحدة، 2013، ص 05.

- Kathleen Patterson, Bruce Winston, « **Leading an African Renaissance: Opportunities and Challenges** », Palgrave edition, Switzerland, 2016, P.45.

-Sahr Nasr, « **SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World** », Middle East and North Africa region, World Bank, October 2013, P. 13.

-OECD, « **Getting It Right Strategic Agenda for Reforms in Mexico: Strategic Agenda** », OECD publishing, 2013, P.188.

*-مساهمة الم.ص.م في التشغيل هو النسبة المئوية لحاصل قسمة عدد العمال المشغلين بالم.ص.م (2.371.020 عامل) وعدد السكان المشغلين (10.594.000) حسب منشور الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015.

⁹ -Samiha Fawzy, « **Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa** », Mediterranean development forum 3, World Bank, 2002, P.188.

الحقيقة المطلقة، حيث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاعين الرسمي والغير الرسمي في التشغيل (حجم القطاع الغير الرمي في مصر يمثل (30%) من الاقتصاد المصري¹⁰ في مصر تتجاوز كثيرا هذه النسب التي تناولناها والصادرة عن الصندوق النقد العربي، حيث تقدر مساهمة كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية ما يعادل (66%)¹¹ من اجمالي التشغيل وهي نسبة تضاهي حتى تلك الموجودة في الدول المتقدمة، ان كل هذا يؤكد على فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصري في التشغيل. أما عن مقارنة هذه النتائج بالدول الافريقية كزامبيا (30%)، جنوب افريقيا (55%) وغانا (49%)¹² فإنه من الواضح أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في هذه الدول تظل أحسن من تلك المسجلة في الجزائر وذلك بالرغم من انخفاض كثافة هذه المؤسسات في هذه الدول.

وفيما يخص الدول المتقدمة فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الرسمي في التشغيل تتراوح من (50%) كما هو الحال في فرنسا وألمانيا الى (60%) في كندا، وتجدر الإشارة أن المعطيات الحديثة تشير الى نسب تتجاوز (70%) إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مؤسسات القطاع الغير رسمي¹³، وبالتالي فإن المقارنة بين هذه الأرقام وتلك المسجلة في الجزائر تؤكد محدودية المؤسسات الصغيرة الجزائرية على الحد من معدلات البطالة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول الناشئة.

ان تواضع هذه النتائج المسجلة مقارنة بالدول العربية والافريقية وحتى النفطية لا ينفي ضرورة اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، إلا أن ذلك يستلزم التحري عن العوائق التي تحد من قدرات هذه المؤسسات في مجال التشغيل ومن ثم وضع الآليات الفعالة التي تؤدي الى تحسين فعالية مؤسسات هذا القطاع لتلعب الدور المناط بها فيما يتعلق بشقه الاجتماعي والمتمثل في امتصاص البطالة الى أبعد حد ممكن.

المحور الثالث: ميكانيزمات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر
ان تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة للحد من البطالة في الجزائر يبقى مرهون بما يلي:

1-الرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد سبق وأن خالصنا الى وجود علاقة طردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المناصب على مستوى هذه المؤسسات، وعليه فان ضمان حد أدنى من كثافتها في أي اقتصاد ما يعد أمر محدد لمدى فعالية هذه المؤسسات في التشغيل.

وفي الجزائري تبقى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حوالي 25 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2016) دون المتوسط العالمي (32 مؤسسة لكل 1000 نسمة حسب المؤشر الدولي «MSMEs indicator»)، ولذا فان دعم انشاء المؤسسات الغيرة والمتوسطة يبقى ضروريا

¹⁰ -Reem EL Saady, « **The Role of SMEs in Mediterranean Economies: The Egyptian Experience** », General Authority for Investment, Cairo, 2011, P.226.

¹¹ - FEP Capital, « **Small & Medium Enterprises in Egypt: Definition, Landscape and Stakeholders** », May 2016, Egypt, P.2. Available at: <http://firstequity-partners.com>

¹² -Samuel Muiruri Muriithi, « **African SMEs Contributions, Challenges and Solutions** », European Journal of Research and Reflection in Management Sciences, Vol.5 N°1, 2017, United Kingdom, P.38.

¹³ - Erick Gonzalez, idem.

في الجزائر، وتهدف الدولة الجزائرية الى انشاء حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة 2025 حسب رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو أمر يمكن تحقيقه في ظل وتيرة انشاء هذه المؤسسات الحالية والتي تتزايد بحوالي 8.5% سنويا.

2- التركيز على المؤسسات السريعة النمو¹⁴

الى غاية يومنا هذا لم يتم تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو «High Growth SMEs»، ولعل تلك التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» هي الأكثر شيوعا بين الخبراء والباحثين، وتعرفها المنظمة على أنها المؤسسات المشغلة لعشرة (10) عمال على الأقل والذين يتزايد عددهم ب (20%) على الأقل لمدة ثلاثة (03) سنوات متتالية¹⁵، وتشير العديد من الدراسات بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا لا تنمو وبالتالي فهي لا تساهم في خلق الوظائف الجديدة، ولقد اقتصرت عمليات التوسع التي سجلت على عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والتي تشكل المؤسسات سريعة النمو جزءا كبيرا منها، حيث تبين أن لهذه الأخيرة قدرة كبيرة على خلق مناصب الشغل مقارنة بتلك المؤسسات ذات معدلات النمو العادية¹⁶، حيث يؤدي التوسع السريع في نشاطات هذه المؤسسات الى الحاجة الى التشغيل كاستجابة آلية لمتطلبات التوسع، ونظرا لهذه النتائج فان السياسات العامة في هذا المجال أصبحت تعبر هذا النوع من المؤسسات اهتماما خاصا وهو حال الاستراتيجية الأوروبية لغاية سنة 2020 والتي أشارت الى دعم هذا النوع من المؤسسات كهدف من الأهداف الأساسية التي تم تسطيرها في المجال الاقتصادي.

ان كل هذا يستدعي مزيدا من العناية بهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، الا أن ذلك يتطلب توفير المعلومات والاحصائيات عنها ما يتيح فرصة البحث عن المعوقات التي تحد من قدراتها وكذا إيجاد السبل الكفيلة لدعمها على أرض الواقع.

3- تعزيز مسار تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الخارج من خلال آلية الصادرات

ان تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية الصادرات يساهم في زيادة قدراتها على خلق مناصب الشغل¹⁷، الا أن ذلك يجب ان يكون من خلال آلية واحدة فقط من آليات التدويل وهي آلية "التصدير"، كونها الآلية الوحيدة التي تضمن خلق مناصب شغل على المستوى الوطني، في حين ان الآليات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر إضافة الى كونه لا يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تسعى الى اختراق الأسواق الخارجية نظرا للموارد الكبيرة التي يتطلبها فانه لا يخدم المساعي الرامية الى زيادة فعالية

¹⁴ -ILO, «Small & Medium-sized Enterprises and decent and productive employment creation», International Labour Conference, Report IV, Geneva, 2015, P.64.

¹⁵ -Dittle R.P and al, «High Growth enterprises and Gazelles-preliminary and Summary Sensitivity Analysis», OECD, Sweden, P.03.

¹⁶ - Sven-Olov Daunfeldt and al, « Using the eurostat-OECD definition of high-growth firms: a cautionary note», Journal of Entrepreneurship and Public Policy, Vol. 4 Issue: 1, 2015, pp.50-56,

¹⁷ -OECD, « High-Growth Enterprises: what governments can do to make a difference », OECD studies on SMEs and entrepreneurship, 2010, p.10.

هذه المؤسسات في التشغيل نظرا لكون المناصب المستحدثة من جراء هذه الآلية تولد مناصب في البلد المستضيف للاستثمار.

وعن أهمية نشاط التدويل في زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في التشغيل فإن إختراق أسواق جديدة وما ينجر عنه من تصريف لمنتجات هذه المؤسسات يدفعها الى زيادة عمالتها للاستجابة للطلب المتزايد على منتجاتها، وهو ما يجعل من تعزيز مسار تدويل هذه المؤسسات اليوم عاملا هاما لزيادة مساهمتها في التشغيل.

4-تشجيع الأعمال الريادية

على ضوء عدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل التي تستقطب اليد العاملة ذات التكوين العالي من حملة الشهادات العليا، يظل خيار التوظيف الذاتي لهذه الفئة من خلال العمل الريادي أمر متاح، الا أن ذلك يتطلب ترسيخ ثقافة الريادة وتحفيز العمل الحر بين شباب الأعمال من جهة وتوفير المناخ اللازم لنجاح وتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع من جهة أخرى.

5-توجيه استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات الأكثر استحداثا لمناصب الشغل

ان التفاوت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل حسب قطاع نشاطها، يؤكد أهمية توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة كقطاعي السياحة والصناعة والذي سبق وأن استنتجنا أنهما القطاعين الأكثر استحداثا لمناصب الشغل ناهيك عن الدور الحيوي لهما في الاقتصاد الوطني.

6-مراجعة القوانين المنظمة لعلاقات العمل لتكون أكثر مرونة

بالرغم من أهمية الدور التي تلعبه القوانين المنظمة لعلاقات العمل والنقابات العمالية لصالح العمال، الا أن جمود هذه الأخيرة تعد كابحا للتوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتخوف ارباب العمل من التبعات القانونية والمادية الناجمة عن التسريح الاضطراري أو أي شكوى قد يقدمها العمال ضدهم، وهو ما يدفعهم الى الاعتماد على العمالة الغير رسمية أو المؤقتة¹⁸، كما أن تحديد أجر وطني أدنى مضمون وكذا تفاصيل العمل والتي تكون لصالح العمال غالبا ما تحد من رغبة أرباب العمل في التشغيل¹⁹.

ان كل هذا يستلزم مراجعة هذه التشريعات وجعلها أكثر مرونة وسلاسة وهو ما يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال، وتجدر الإشارة أن العديد من الدول عبر العالم قد حققت نتائج إيجابية بالمضي في هذا الاتجاه، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية كمصر والامارات.

7-تخفيضات متعلقة بالتأمينات الاجتماعية

ان ثقل الأعباء الخاصة بالتأمينات الاجتماعية (نسبة الاشتراكات التي يدفعها أرباب العمل لهيئات الضمان الاجتماعي 25%) هي من أهم كوابح التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلطالما ندد أرباب العمل بثقل أعبائهم ما يدفعهم سواء الى عدم اللجوء الى التشغيل والاكتفاء بعدد محدود من العمال، أو عدم التصريح بعمالهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي ما يؤثر سلبا على إيرادات صناديق الضمان الاجتماعي، وهو ما يتطلب جعل نظام الضمان

¹⁸ -تقديرية سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2010، ص 83.

¹⁹ -Chris Turner, « Unlocking Employment Law », 1st edition, Routledge, London, 2013, P.218.

الاجتماعي أكثر تحفيزا وتشجيعا كإمكانية تطبيق تخفيضات على الاشتراكات إذا ما تجاوز عدد العمال المصرحين عتبات معينة توضع حسب نظام التدرج، وهو ما يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل أكثر هذا من جهة، ولتعويض الانخفاض في إيرادات مؤسسات الضمان الاجتماعي الذي يصاحب هذه الإجراءات يمكن إيجاد مصادر تمويل أخرى كإعادة ادماج مؤسسات القطاع الغير الرسمي -والتي سوف تستقطبها التخفيضات المطبقة على الاشتراكات- وما ينجر عنه من زيادة عدد المشتركين وبالتالي توازن الوضع المالي لمؤسسات الضمان المالي.

8- تعزيز التحفيزات المتعلقة بالتشغيل

بالرغم من وجود بعض التحفيزات كالإعفاءات الجبائية التي يستفيد منها أرباب العمل عند التشغيل، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بتلك الموجودة في الدول التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بنسب عالية، ففي فرنسا على سبيل المثال تم استحداث عدد من التحفيزات التي تقدم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند التشغيل، بعضها مالية مباشرة كتلك المنحة المقدرة بأربعة آلاف (4000) يورو التي يستفيد منها صاحب المؤسسة عند تشغيله للعامل الأول.²⁰

خاتمة

لا شك في أن الجهود المبذولة في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر بشكل كبير، خاصة في الفترة الحالية والتي تمر فيها الجزائر بأزمة مالية صعبة أدت الى تراجع معدلات النمو بشكل ملحوظ، غير أن مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل تبقى جد متواضعة مقارنة بالدول المتقدمة وحتى الناشئة او العربية نظرا الى حجم الموارد البشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر.

وبناء على نتائج هذا البحث يمكن صياغة التوصيات التي من شأنها تفعيل دور هذه المؤسسات كآلية للحد من البطالة ودعم التشغيل على النحو التالي:

- تهيئة مناخ الأعمال سوف يكون له أثرا إيجابيا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي قدرتها على التشغيل؛

- العمل على رفع معدل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنوي لبلوغ معدل الكثافة العالمي من خلال نشر ثقافة التوظيف الذاتي وتيسير الوصول الى القروض؛

- ان المؤسسات السريعة النمو يجب أن تخصص بعناية خاصة نظرا لإمكاناتها الكبيرة في التشغيل مقارنة بالمؤسسات ذات معدلات النمو المعتدلة والبطيئة؛

- توجيه استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى القطاعات الأكثر تكتيفا للعمل كقطاعي الصناعة والفلاحة؛

- تعزيز مسار التدويل من خلال آلية التصدير سوف يساهم في تحسين قدرات هذه المؤسسات في مجال التشغيل؛

- العمل على جعل قوانين العمل أكثر مرونة كون هذه الأخيرة تحد من رغبة هذه المؤسسات في التشغيل.

قائمة المراجع:

1- Birch, David G.W, « The job generation process », MIT program on Neighborhood and Regional Change, USA, 1979, PM 302.

²⁰ - INEXTENSO, « Aides à l'embauche et contrats aidés : Focus sur certains dispositifs », Edition juillet 2015 MAJ Janvier 2016, Paris, p 06.

- 2-Ministère de l'industrie et des Mines, « Bulletin d'information statistique 2016 », No 30, Mai 2017, P 14.
- 3-Meeting of the OECD Council, «ENHANCING THE CONTRIBUTIONS OF SMEs IN A GLOBAL AND DIGITALISED ECONOMY», Paris, 7-8 June 2017, P 02.
- 4-OECD, « High-Growth SMEs and Employment », 2002, Paris Cedex 16, France.
- 5-Erick Gonzales and al, « MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small and Medium Enterprises», analysis note for International Finance Corporation, World Bank Group, 2014, P.11.
- 6-Oya Pinar Ardic and al, «**Small and Medium Enterprises: A Cross-Country Analysis with a New Data Set**», Policy Research Working Paper, WORLD BANK, 2011, P.13.
- 7-ANDERS LUNDSTROM and al, « **Entrepreneurship Policy: Theory and Practice**», Springer Science & Business Media, USA, 2006, P.257.
- 8-Ilan Bijaoui, « **SMEs in an Era of Globalization: International Business and Market Strategies**», Palgrave macmillan, USA, 2016, P.05.
- 9-International Labour Office, « **World Employment Social Outlook: Trends 2017**», PRODOC of the ILO, Geneva, 2017, P.01.
- 10-International Labour Office, «**World Employment Report 2004-05: Employment, Productivity and Poverty Reduction**», Geneva, 2005, P.225.
- 11-صندوق النقد العربي، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الدائرة الاقتصادية والفنية، دولة الامارات العربية المتحدة، 2013، ص05.
- 12- Kathleen Patterson, Bruce Winston, « **Leading an African Renaissance: Opportunities and Challenges** », Palgrave edition, Switzerland, 2016, P.45.
- 13-Sahr Nasr, « **SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World** », Middle East and North Africa region, World Bank, October 2013, P. 13.
- 14-OECD, «**Getting It Right Strategic Agenda for Reforms in Mexico: Strategic Agenda**», OECD publishing, 2013, P.188.
- Samiha Fawzy, « **Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa**», Mediterranean development forum 3, World Bank, 2002, P.188.
- 15-ILO, «**Small & Medium-sized Enterprises and decent and productive employment creation**», International Labour Conference, Report IV, Geneva, 2015, P.64.
- 16-Dittle R.P and al, «**High Growth enterprises and Gazelles-preliminary and Summary Sensitivity Analysis**», OECD, Sweden, P.03.
- 17-Sven-Olov Daunfeldt and al, « **Using the eurostat-OECD definition of high-growth firms: a cautionary note**», Journal of Entrepreneurship and Public Policy, Vol. 4 Issue: 1, 2015, pp.50-56,
- 18-OECD, « **High-Growth Enterprises: what governments can do to make a difference** », OECD studies on SMEs and entrepreneurship, 2010, p.10.
- 19-Reem EL Saady, « **The Role of SMEs in Mediterranean Economies: The Egyptian Experience** », General Authority for Investment, Cairo, 2011, P.226.
- 20-FEP Capital, « **Small & Medium Enterprises in Egypt: Definition, Landscape and Stakeholders**», May 2016, Egypt, P.2. Available at: <http://firstequity-partners.com>
- 21-Samuel Muiruri Muriithi, « **African SMEs Contributions, Challenges and Solutions** », European Journal of Research and Reflection in Management Sciences, Vol.5 N°1, 2017, United Kingdom, P.38.

- 22-قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2010، ص 83.
- 23-Chris Turner, « **Unlocking Employment Law** », 1st edition, Routledge, London, 2013, P.218.
- 24-INEXTENSO, « **Aides à l'embauche et contrats aidés : Focus sur certains dispositifs** », Edition juillet 2015 MAJ Janvier 2016, Paris, p 06.
- 25-Site officiel de l'Andi: www.andi.dz